سوريا اليوم

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد: ٨٠٩ الجمعة ٢٠١٥/٥/٢٢

طيران النظام يرتكب مجازر في ريفي حلب وإدلب ويواصل قصف ريف دمشق

قصف طيران قوات الأسد الحربي والمروحي بالصواريخ والبراميل المتفجرة محيط مطار أبو الظهور العسكري، وبلدات كورين والمقبلة والبارة والموزرة ومرعيان، وقرية كنيسة نخلة في ريف إدلب، ما أسفر عن استشهاد طفل ووقوع عدة جرحى من المدنيين، كما شن طيران النظام غارات على بلدتي عين ترما وزملكا في ريف دمشق.

وذكرت شبكة شام أن مروحيات النظام ألقت براميل متفجرة على بلدات الواسطة والذهبية وياقد العدس في حلب، وعلى حيي الميسر والهلّك، مما أدى لسقوط قتلى وجرحى.

ووثقت شبكة شام سقوط عدة قذائف هاون على ضاحية الأسد بدمشق أدت إلى إصابة شخص بجروح، وكذلك على مخيم اليرموك مما أسفر عن حريق في مقبرة الشهداء.

وفي حمص، شن طيران النظام غارات على مدينة تدمر بعد سيطرة تنظيم داعش عليها، مما أدى لمقتل شخصين، بينما قالت مصادر مقربة من التنظيم إن ٥٠ جنديا من جيش النظام قُتلوا في كمين قرب بلدة الفرقلس التي انسحبت إليها تلك القوات.

كما قصف طيران نظام الأسد المروحي، بالبراميل المتفجرة، الأحياء التي يسيطر عليها الثوار في منطقة درعا البلد وبلدة داعل، ما أدى لاستشهاد ٣ مدنيين في داعل وإصابة آخرين بينهم أطفال.

وفي القنيطرة المجاورة، استهدفت قوات الأسد المتمركزة في مدينة البعث، بالرشاشات الثقيلة، الطريق الواصل بين الحميدية وجباتا بريف المحافظة. كما قصفت قوات الأسد، بقذائف المدفعية والرشاشات الثقيلة، تجمعات للثوار في بلدات مسحرة وأمباطنة والحميدية في ريف القنيطرة.

ومن جهتها قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الخميس استطاعت توثيق خمسين شهيدا بينهم أربع سيدات وثلاثة أطفال وشهيد تحت التعذيب، وأضافت اللجان أن ثلاثة عشر شهيدا قضوا في حلب بالإضافة لأنباء عن سقوط ثلاثين شهيدا من الجبهة الشامية بقصف طيران الأسد على مقر لهم في حي المواصلات، وعشرة شهداء في دير الزور قضو على يد تنظيم داعش، وتسعة شهداء في درعا، وستة شهداء في إدلب، وخمسة شهداء في دمشق، وأربعة شهداء في حمص، وثلاثة شهداء في حماة.

بوغدانوف: واشنطن أدركت أنه لا بديل عن الأسد في سوريا

أوضح نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف بأن الولايات المتحدة فهمت الآن أنه ليس هناك بديلا للرئيس السوري بشار الأسد وحكومته.

وقال بوغدانوف للصحفيين: "الآن زملاؤنا الأمريكيون أدركوا شيئا واحدا، أنه لا بديل الآن عن بشار الأسد والحكومة الحالية. وإذا حصل معهم شيئا ما، فإن السلطة والأراضي السورية بالكامل سيأخذها المتطرفون والإرهابيون، وستكون صومال الثاني، وليبيا الثانية، وهذا سيناريو خطير للغاية".

يذكر ان تنظيم داعش سيطر خلال ال ٢٤ ساعة الماضية على مدينة تدمر في ريف حمص ومعبر الوليد الحدودي السوري مع العراق بعد انسحاب مفاجئ لقوات بشار الأسد.

دانيال روبنشتاين يتهم الأسد بانتشار وتوسع داعش في سوريا

أعلن مبعوث الولايات المتحدة إلى سوريا دانيال روبنشتاين أن بلاده تعتبر بشار الأسد فاقدا للشرعية منذ زمن طويل، مضيفا أن استراتيجيته "الوحشية" تحول دون إيجاد حل للأزمة السورية.

وقال روبنشتاين في لقاء خاص مع سكاي نيوز عربية إن "الولايات المتحدة تعتبر بشار الأسد فاقدا للشرعية منذ زمن طويل، وأنه من الضروري خلق انتقال سياسي في البلاد".

وأضاف المبعوث الأمريكي أن استراتيجيته النظام السوري "الوحشية تحول دون إيجاد حل سياسي لاستعادة الاستقرار في سوريا والمنطقة."

وأشار إلى أن رفض نظام الأسد تلبية مطالب الشعب السوري المشروعة "أدى إلى انتشار ظاهرة إرهاب داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي بات يهدد الشعب السوري ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في المنطقة."

وأكد روبنشتاين أن واشنطن مهتمة بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش للأمن والاستقرار في المنطقة" لكن أيضا مازالت الولايات المتحدة مهتمة بمصدر المشكلة في سوريا"، في إشارة إلى نظام بشار الأسد.

وأعرب الدبلوماسي الأمريكي التفاؤل حيال نجاح برنامج تدريب المعارضة السورية المعتدلة. وأوضح أن من أهداف البرنامج هو مواجهة الجماعات المتطرفة وتمكين المعارضة المعتدلة من الحفاظ على الأراضي التي حرروها وأيضا خلق الظروف الملائمة لإيجاد حل سياسي في سوريا.

وتقضي خطة الولايات المتحدة بتدريب وتسليح قوة من المعارضة السورية، من المتوقع ألا يزيد عددها في نهاية المطاف عن ١٥ ألف جندي.

كازخستان تستضيف اجتماعات المعارضة الوطنية الأسبوع القادم

نقلت وكالة أنباء "نوفوستي" الروسية يوم أمس الخميس، عن وزير الخارجية الكازاخستاني، إيرلان إدريسوف، قوله :"إن مفاوضات المعارضة السورية الوطنية ستجري الأسبوع القادم في أستانا عاصمة كازاخستان".

وكانت الخارجية الكازاخية قد أعربت في ٢٠ نيسان/أبريل الماضي عن استعدادها لتوفير منصة في أستانا للحوار بين أطراف المعارضة السورية.

مسؤول تركي: التقدم الميداني لتنظيم داعش يخدم نظام الأسد

صرح نائب أمين عام الرئاسة التركية إبراهيم كالين، أن التقدم الميداني لتنظيم داعش "الدولة الإسلامية" في سوريا، يخدم مصالح نظام الأسد، لافتا إلى أن المجازر التي ترتكبها قوات الأسد ضد الشعب السوري ما زالت مستمرة، وأن التهديدات الأمنية تجاه دول الجوار لم تتراجع.

وأوضح كالين في كلمة ألقاها، يوم أمس الخميس، من واشنطن أن المسألة السورية تشهد تطورا جديدا، وأن بلاده تعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ برنامج لتدريب وتجهيز "المعارضة السورية المعتدلة"، والذي سبق أن اتفق عليه قبل عدة أشهر، مشيرا إلى أن البرنامج قيد التنفيذ حاليا، وأن نتائجه ستظهر في المستقبل القريب.

وفي سياق منفصل، طالب عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بدر جاموس المجتمع الدولي بدعم الثوار المقاتلين في جبهة القلمون شمالي دمشق على ثلاثة محاور، مشيرا إلى أنه في حال توفر العتاد والسلاح للثوار يصبحون قادرين على صد نظام الأسد والمليشيات الداعمة له، بالإضافة إلى وقف جماح تنظيم داعش.

وبين جاموس أن المجتمع الدولي لا يستمع إلى نداءات الاستغاثة المتكررة التي يطلقها الثوار، بل يرى فقط المناطق والمدن التي تسقط بيد عناصر تنظيم الدولة، ولكن بعد فوات الأوان.

كما حذر جاموس من سيطرة التنظيم على القلمون، حيث بات قريبا من المنطقة بعد سيطرته على مدينة تدمر المتصلة مع القلمون الشرقي، منوها إلى أن نظام الأسد سيفتح الطريق أمام التنظيم للوصول إلى الثوار وقتالهم كما اعتاد في السابق.

يذكر أن تنظيم داعش تمكن من السيطرة على مدينة تدمر بشكل كامل بعد معارك مع قوات الأسد استمرت حوالي ١٠ أيام.

تصاعد المناشدات لحماية تدمر بعد سيطرة تنظيم داعش عليها

أعلن تنظيم داعش "الدولة الإسلامية" عن سيطرته الكاملة على مدينة تدْمر وسجنها ومطارها العسكري بريف حمص الشرقي وسط سوريا، وذلك بعد معارك استمرت لنحو أسبوع مع قوات النظام التي انسحبت إلى منطقتي الفرقلس وخنفيس غربي المدينة، بينما تجددت المناشدات الدولية لحماية آثار المدينة.

وقد أعلن التنظيم صباح يوم أمس الخميس، عبر المكتب الإعلامي لما يعرف بولاية حمص، أنه أكمل سيطرته على مدينة تدمر وعلى سجنها ومطارها العسكري، وكذلك على الفرع الأمني ٢٢١ أو ما يعرف بفرع البادية.

كما سيطر التنظيم على المجمع الحكومي ومؤسساته بالمدينة، وعلى المتحف الذي يضم عددا من مقتنيات أشهر المدن الأثرية في البلاد.

وقال التنظيم إنه قتل أكثر من ١٥٠ عنصرا تابعين للنظام، بينهم ضباط برتب عالية. وقد نعت مواقع موالية للنظام العشرات منهم بعد هجوم للتنظيم على مساكن الضباط في تدمر.

هذا فيما أعلنت وكالة سانا الرسمية التابعة للنظام عن انسحاب جيش النظام من مدينة تدمر، وذلك بعد أن قال الجيش إنه أخرج المدنيين لتأمينهم ضد هجمات من وصفهم بالجماعات الإرهابية التي دخلت إلى المدينة وتحصنت في منطقتها الأثرية.

وتأتي هذه التطورات بعد نحو أسبوع من المعارك بين تنظيم داعش وقوات النظام في المساحات المعروفة ببادية الشام، حيث بات التنظيم مسيطرا اليوم على مدينتي تدمر والسخنة وعدد من الآبار النفطية، والتي منها حقل جزل والهيل وشركة غاز أراك والقرية المجاورة لها.

ويقول مراقبون إن تنظيم الدولة الإسلامية لجأ إلى نقل معاركه من شمالي البلاد وشماليها الشرقي إلى وسط سوريا، حيث تقع منطقة بادية الشام التي تشكل عقدة إستراتيجية وجغرافية مهمة لكل الأطراف.

وفي الأثناء، تقول مصادر في المدينة إن الحالة الإنسانية في تدمر كارثية، حيث يزيد غياب الماء والكهرباء من سوء الحالة الأمنية، في ظل تخوف الأهالي من قصف قد تتنوع مصادره بين التحالف الدولي والنظام.

من جهة ثانية، دعت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) إيرينا بوكوفا إلى إنهاء ما وصفتها بـ"الأعمال العدائية" في مدينة تدمر، معتبرة أن القتال هناك يشكل خطراً على أحد أهم المواقع الأثرية في الشرق الأوسط وعلى سكانها المدنيين.

وطالبت بوكوفا المجتمع الدولي ببذل كل ما في وسعه لحماية السكان المدنيين المتضررين وحماية التراث الثقافي الفريد في تدمر، حسب قولها.

ومن ناحيته، أعرب الأزهر في مصر اليوم عن "بالغ قلقه" من سيطرة تنظيم الدولة على مدينة تدمر الأثرية، وطالب في بيان المجتمع الدولي بسرعة التحرك والقيام بدوره للحيلولة دون قيام عناصر تنظيم الدولة "بطمس المعالم الحضارية والأثرية بالمدينة".

تدمر تعرضت لعملية استلام وتسليم بين النظام وتنظيم داعش

رأى ناشط من مدينة تدمر السورية أن انسحاب قوات النظام من المدينة وسيطرة مقاتلي تنظيم داعش "الدولة الإسلامية" عليها كان "عملية استلام وتسليم واضحة جداً"، وشدد على أن التنظيم سهّل انسحاب قوات النظام ولم

يستهدفها، كما أشار إلى أن قوات النظام نقلت سجناء تدمر سيء الصيت معها إلى دمشق.

وقال ناصر الثائر، عضو تنسيقية الثورة في مدينة تدمر، لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء "قد سيطر تنظيم الدولة الإسلامية بشكل كامل على مدينة تدمر وريفها كقرية السخنة والعامرية، وكانت خسائر النظام قليلة جداً، وحدثت اشتباكات خفيفة بين قوات النظام وتنظيم الدولة، وبعدها انسحبت قوات النظام فوراً من جميع نقاط تمركزها في المدينة إلى فرع الأمن العسكري، ومن ثم إلى مناجم الفوسفات الشرقية، ومطار التيفور، وتحت سيطرة قوات النظام الآن مناجم الفوسفات الشرقية تبعد ٦٠ كم عن تدمر على طريق دمشق تدمر"، وفق توضيحه.

وأكّد الثائر أن خسائر قوات النظام "كانت قليلة" خلال الاشتباكات بين الطرفين والتي استمرت عدة أيام وقال "هناك القليل جداً من الضحايا، وأعدادهم لا تتجاوز الخمسين في المدينة"، على حد تقديره

وعن مصير سجناء سجن تدمر الشهير والأفرع الأمنية بالمدينة، قال "لقد تم تحرير جميع السجناء من سجن تدمر، وقامت قوات النظام أمس قبل انسحابها بيوم بترحيل قسم كبير منهم إلى دمشق، ولم يبق سوى أعداد كبيرة من المحكومين بجرائم بسيطة، كذلك تم تحرير السجناء من فرع الأمن العسكري الذي يحمل الرقم (٢٢١)" وفق تأكيده.

ونفى الثائر أن يكون هناك أسرى من قوات النظام بيد تنظيم الدولة الإسلامية، وأوضح "لا يوجد أسرى من قوات النظام أبداً، فالتنظيم قام بفتح الطريق لهم للانسحاب، والموضوع يدل على أنه قضية استلام وتسليم واضحة جداً" حسب تعبيره.

وحول موقف سكان المدينة من التنظيم المتشدد، قال الناشط السوري المعارض "هناك حالة كره للتنظيم وأفعاله، وهي أفعال تُثبت أنه تنظيم إرهابي حقيقي، لكن ليس بيدهم أي حيلة أو قوة، وغالباً سيخضعون لهذا التنظيم بالقوة كما خضعوا للنظام".

وتابع "لابد من الإشارة إلى أن طيران النظام الحربي شن عدة غارات جوية استهدفت المطار والسجن العسكري بعد إفراغه مباشرة من السجناء، كما دمّر طيران النظام المشفى الوحيد للمدينة، الأمر الذي خلّف عشرات القتلى والجرحى" حسب قوله.

وكان إعلام النظام قد تحدث عن إخلاء المدنيين من المدينة وترحيلهم إلى مناطق آمنة لحمايتهم، فيما نفى ناشطون ومعارضون أن يكون الأمر كذلك، وأكّدوا على أن "النظام وميليشياته منعوا أهالي المدينة من مغادرتها حتى من حي إلى آخر داخل المدينة"، وأعربوا عن خشيتهم أن يكون ذلك مبرراً للنظام ليقصف المدينة على رؤوس سكانها.

النظام لم يعد لديه سوى تسعة آلاف سجين في دمشق بينهم ٦٠٠ إمرأة

بيّنت إحصائيات نظامية نشرت مؤخراً أن عدد السجناء في دمشق يبلغ ٩٠٠٠ سجين، بينهم ٦٠٠ امرأة، وفي حلب وصل عدد السجناء إلى ٢٥٠٠ سجين حالياً وكان عددهم ٨ آلاف، قبل "الأزمة"، بحسب ما نقلت وسائل الإعلام الموالية عن مسؤول نظامي.

وبلغ عدد السجناء في اللاذقية نحو ١٥٠٠ سجين، وفي حمص ١٩٠٠ من بينهم ٩٠ امرأة، وكانت أعدادهم قبل الأزمة ٣٢٠٠ سجين، وفي السويداء بلغت أعدادهم ١٠٠٠ سجين بينهم ١٧ امرأة وكانت قبل الأزمة ٥٠٠ سجين، بينما في الحسكة كانت الأعداد أقل وبلغت ١٣٠ سجيناً بين نساء ورجال.

وحدات حماية الشعب الكردية تمنح مقاتليها أراضي مصادرة من العرب

كشفت مصادر محلية في مدينة الحسكة عن عزم السلطات المحلية في المدينة، أو ما يعرف بالقيادة العامة لوحدات حماية الشعب، منح كل مقاتل يقاتل في صفوفها مساحة من الأرض الزراعية، تقدر بحوالي ٢٠٠ دونم بطريقة "الاستثمار المجاني".

وقالت المصادر ذاتها: إن ملكية هذه الأراضي الزراعية تعود لمواطنين عرب تم تهجيرهم من قراهم قسراً، وتمتد هذه القرى من الريف الغربي في مدينة رأس العين، وصولاً إلى جبل عبدالعزيز، ومن الريف الجنوبي لمدينة القامشلي وصولاً إلى مدينة تل حميس،

وجميعها قرى تم تهجير سكانها من القومية العربية، من قبل وحدات حماية الشعب الكردية، بعيد اندلاع الثورة السورية، وعقب تسليم النظام السوري إدارة تلك المناطق إلى الأكراد، الذين شكلوا ما بات يعرف بكانتون "روج آفا" أو غرب كردستان.

وبحسب ما أكد الناشط الاعلامي سراج الدين الحسكاوي، فإنه يتم الحديث وتبادل الآراء حاليا بين صفوف الوحدات الكردية بشأن بدء تطبيق هذا القرار، الذي يتم التعامل معه بكل سرية.

وأضاف الحسكاوي لصحيفة "القدس العربي": الكثير من تلك الأراضي تمت مصادرتها بدعوى أن ملكيتها تعود لمقاتلين من أفراد الجيش حر، أو بتهمة الانتماء لتنظيم "الدولة الإسلامية".

وعن تاريخ مصادرة تلك الاراضي قال: "هذه المصادرات ليست وليدة اللحظة، لكنها سياسة ممنهجة تمارس ضد العرب، من قبل الميليشيات الكردية، التي تستغل الحالة غير المنظمة للعشائر العربية، التي لاتمتلك زمام القوة، فضلاً عن التحالفات التي نجح النظام والأكراد معاً في عقدها، مع بعض شيوخ العشائر المخترقين، من أمثال حميدي دهام الجربا متزعم ميليشيا "الصناديد" ومحمد فارس الطائي شيخ قبيلة طي"، لافتاً إلى ضعف الرابطة العشائرية بسبب عدم امتلاكها السلاح.

من جهته اعتبر حسن الظاهر، وهو قائد عسكري سابق في الجيش الحر كان متواجدا في المدينة، القرار الأخير دليلاً فاضحاً على مدى الأزمة التي تمر بها وحدات الحماية الكردية، جراء قتالها مع تنظيم "الدولة الإسلامية".

وأوضح الظاهر وهو واحد من أبناء المدينة الخسائر التي تتكبدها الوحدات كبيرة، بسبب ضراوة المعارك؛ الأمر الذي دفع الكثير من الشبان الأكراد للهرب من هذه المعارك، ولذلك تحاول القيادة العامة عبر هذا القرار إبقاء هؤلاء المقاتلين لديها، عن طريق الأموال ومنحهم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المصادرة، التي تكفي لكل الأكراد لا المقاتلين فقط، بسبب كبر رقعة جغرافية محافظة الحسكة.

ولم يتوقف هنا، بل أكد انقطاع الرواتب التي كان يتقاضاها عناصر وحدات حماية الشعب الكردية، من النظام السوري؛ بسبب الأزمة المالية الخانقة التي يعاني منها الأخير، والذي هو على تحالف مباشر مع الوحدات، وقال الكثير من القرى العربية جرفت بالكامل، وأهلها نزحوا عن ديارهم، قبل ظهور التنظيم على الساحة السورية، بالتالي كل مايدور الحديث عنه الآن من تهمة الانتماء لـ"الدولة الاسلامية" هي تهم باطلة وفق تقديره.

في غضون ذلك وأثناء بحث "القدس العربي" عن شهادات محلية، استطعنا الوصول لعائلة عربية تم تهجيرها من ريف رأس العين ومصادرة أملاكها، بسبب انتماء أحد أفرادها للجيش الحر، من قبل وحدات حماية الشعب الكردية، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي.

عبد المنعم كوسا أحد أفراد تلك العائلة، وهو الأخ لقتيل لقي مصرعه على يد وحدات الحماية، بسبب قتاله إلى جانب عناصر "الجيش الحر" يقول كوسا في نهاية العام ٢٠١٢ تمت مصادرة أراضينا الزراعية في ريف رأس العين ومنزلنا أيضا، وكل ممتلكاتنا بحجة انتماء أخي لأفراد "الجيش الحر" بعد أن كانوا قد قتلوه بدم بارد، أمام أعيننا.

ويضيف: "لم يكتفوا بقتل أخي، ومصادرة ممتلكاتنا بل واقتادوا أخي الثاني أيضاً إلى السجن، ولم يفرجوا عنه إلا بعد دفع فدية من المال بقيمة مليون ليرة سوري".

يستذكر عبدالمنعم وهو المقيم حالياً وعائلته في الريف الحلبي، تلك الحوادث بألم كبير تشي به تعاليم وجهه، والحمرة التي تعلو جبينه، إلا أنه يقول: "لم نعلم أنهم يضمرون كل هذا الحقد علينا، مع أننا عشنا في وطن واحد، وشربنا من مياه واحدة".

تفرض وحدات الحماية قانون التجنيد الإجباري في كل مناطق سيطرتها، ومع ذلك فهي تجد صعوبة في رفد ميليشياتها بالعناصر المقاتلة، فيما تعزو مصادر محلية القوة القتالية التي لا زالت تتمتع بها هذه الوحدات، إلى خبرة المقاتلين الأكراد الأتراك، الذين قدموا من الأراضي التركية عبر جبال قنديل، مع بدء تشكيل الميليشيات الكردية في سوريا.

مقتل نازح في مخيم اليرموك واعتقال لاجئين من مخيم خان الشيح والعائدين بحمص

قالت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا في تقريرها التوثيقي لأوضاع المخيمات الفلسطينية في سوريا الصادر اليوم الجمعة إن أحد نازحي مخيم اليرموك في بلدة ببيلا قضى جراء نقص الرعاية الطبية، فيما لاتزال ٢٥٠ عائلة فلسطينية على الأقل تعاني من الحصار المشدد على الغوطة الشرقية وأن الأمن السوري اعتقل لاجئا من أبناء مخيم خان الشيح ولاجئين آخرين من أبناء مخيم العائدين بحمص.

وأضاف التقرير أن اللاجئ الفلسطيني "موفق عبد الله مرزوق" والبالغ من العمر ٥٥ عاماً قضى جراء نقص الرعاية الطبية بعد اصابته بمرض إلتهاب الكبد C، وهو من أبناء مخيم اليرموك ومن نازحي المخيم إلى بلدة ببيلا المجاورة.

يذكر أن الآلاف من أبناء مخيم اليرموك اضطروا للنزوح عنه مطلع إبريل – نيسان الماضي إثر اقتحام مجموعات من ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية – داعش للمخيم.

هذا فيما تتشارك أكثر من ٢٥٠ عائلة فلسطينية من سكان الغوطة الشرقية بريف دمشق معاناة الحصار ونقص الرعاية الطبية مع الآلاف من السوريين الذين يفرض النظام السوري عليهم حصاراً مشدداً منذ مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفي التفاصيل ما لا يقل عن "٢٥٠" عائلة فلسطينية موزعة على أحياء دوما وزملكا وحزة وحمورية تعاني من نقص حاد في المواد الغذائية بسبب الحصار الخانق الذي يفرضه الجيش النظامي على أحياء الغوطة الشرقية، والذي يمنع قناصوه المنتشرون في المناطق المجاورة وصول الأهالي إلى العاصمة دمشق، حيث سجلت العديد من حالات القنص لمدنيين حاولوا الوصول إلى العاصمة دمشق.

فيما تزداد معاناتهم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قد تتوفر في أسواق الغوطة بين الحين والآخر، ومع فقدانهم لأعمالهم اضطرت معظم تلك العائلات إلى بيع مقتنياتها وملابسها لشراء ما يسد رمق أطفالهم.

كما أجبرت الظروف القاسية آخرين على العمل بجمع وبيع الحطب، وجمع المواد البلاستيكية وإعادة تدويرها للحصول على المحروقات منها وبيعها في محاولة منهم تأمين ما يبقي أبناءهم على قيد الحياة، خاصة في ظل النقص الحاد بالمواد والرعاية الطبية.

إلى ذلك يشتكي الأهالي من عدم تمكنهم من الحصول على أي مساعدات إغاثية مقدمة من وكالة "الأونروا"، فانتشار القناصة حال دون وصولهم إلى مقرات "الأونروا" في العاصمة دمشق، والتي تمتنع الأخيرة عن إيصال مساعداتها إليهم في مناطق تواجدهم.

ومن جانبهم طالب الأهالي عبر مجموعة العمل جميع الجهات الدولية وعلى رأسها "الأونروا"، والجهات الرسمية الفلسطينية والسفارة الفلسطينية في دمشق، ومنظمة التحرير، والمؤسسات الإغاثية العربية والأوروبية العمل على وضع حد لمعاناتهم وإيصال المساعدات الإغاثية العاجلة إليهم.

أما في دمشق فتعرض مخيم اليرموك يوم أمس لقصف عشوائي بقذائف الهاون وبالقذائف الصاروخية، وطال القصف العديد من الحارات والشوارع في مخيم اليرموك مما تسبب بأضرار جسيمة في الأبنية السكنية، ولا أنباء عن إصابات في صفوف المدنيين، فيما تسببت إحدى القذائف التي استهدفت مقبرة الشهداء بدمار بعض القبور واندلاع حرائق فيها.

أما من الجانب المعيشي فيعاني المحاصرون من صعوبات تأمين المياه بعد أن خرجت المؤسسات العاملة إلى يلدا والتي كانت بدورها تؤمن مياه الشرب للأهالي، كذلك يعاني الأهالي من تراكم النفايات بشكل كبير بسبب عدم وجود أي آليات للعمل بها وضعف عمل المؤسسات بعد انسحابها نحو يلدا بعد اقتحام تنظيم الدولة للمخيم.

يأتي ذلك في ظل استمرار حصار الجيش النظامي ومجموعات القيادة العامة على المخيم لليوم (٦٩٣) على التوالي، وانقطاع الكهرباء منذ أكثر من (٧٦٣) يوماً، والماء لـ (٢٥٣) يوماً على التوالي، فيما ارتفع عدد ضحايا الحصار إلى (١٧٧) ضحية.

وبالعودة إلى ريف دمشق حيث أقيم في مخيم خان الشيح لقاء لوجهاء وفعاليات المخيم وذلك بدعوة من هيئة فلسطين الخيرية في ذكرى الـ٦٧ لنكبة فلسطين، حيث عرض الوجهاء شهاداتهم على النكبة وعمليات التهجير من فلسطين ومقارنتها بما يحصل الآن من تهجير وتجويع وحصار للمخيمات الفلسطينية في سورية، وما يتعرض له مخيم خان الشيح من قصف واستهداف للمدنيين واغلاق للطرق.

إلى ذلك اعتقلت قوات الجيش والأمن السوري الشاب "صالح منصور صالح " من أبناء مخيم خان الشيح في بلدة جديدة الفضل أثناء عودته من عمله أول أمس.

وفي سياق متصل اعتقل الأمن السوري يوم أمس اللاجئ "عامر طالب درويش" من أبناء مخيم العائدين بحمص، وذلك من مكان عمله بالقرب من مشفى بيسان، في حين سجل أول أمس اعتقال اللاجئ "محمد إسماعيل عمر" الملقب "أبو عمر" من أبناء مخيم العائدين بحمص، في نهاية العقد الرابع من العمر، من أهالي قرية الشجرة في فلسطين.

وعلى صعيد آخر أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش أن العمل العسكري للاتحاد الأوروبي، الرامي إلى مكافحة شبكات تهريب الأشخاص، ينبغي ألا يعرض حياة المهاجرين وطالبي اللجوء وحقوقهم للخطر.وكان مجلس الاتحاد الأوروبي قد وافق في ١٨ مايو/أيار على إنشاء عملية بحرية، باسم "يونافور ميد"، للتعرف على القوارب التي يستخدمها المهربون في البحر المتوسط، وأسرها وتدميرها.

وقالت جوديث سندرلاند، القائمة بأعمال نائب مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى: "كثيراً ما يظهر المهربون والمتجرون استهانة تامة بأرواح البشر وكرامتهم، ومن اللازم أن يحاسبوا على هذا، لكن العمل العسكري بحقهم قد يعرض المهاجرين وطالبي اللجوء أيضاً لمخاطر جسيمة.وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لإنقاذ الأرواح في عرض البحر ونقل المعرضين للخطر في البحر المتوسط بأمان إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي".

وعلى الاتحاد الأوروبي إجراء تقييم متأن للعواقب الحقوقية لهذه العملية العسكرية على المدى القصير والطويل، بما في ذلك المخاطرة بزيادة خطورة هجرة القوارب في البحر المتوسط، ومحاصرة المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا حيث يتعرضون في أغلب الأحيان للعنف والانتهاكات ولا يتمتعون بإمكانية تقديم طلبات اللجوء.

الاتحاد الأوروبي يلاحق شبكات تهريب المهاجرين والناتو مستعد للمساعدة

أقر الاتحاد الأوروبي خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا فيما أعرب الناتو عن استعداده التام للمساعدة.

ونقلت وكالة "أسوشيتد برس" عن مسؤولين دبلوماسيين رفضوا الكشف عن هويتهم، إنه تمت الموافقة على الخطة من قبل وزراء الخارجية والدفاع الأوروبيين في اجتماعهم بمدينة بروكسل.

من ناحية أخرى، صرح خافييرسولانا الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي بأن منسقة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني تتوقع بدء العملية الأمنية خلال الشهر المقبل وذلك بعد أعلان التبرعات من المعدات العسكرية والاستعدادات العسكرية.

وفي الوقت نفسه، فإن المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يواصلون البحث عن تفويض أممي للحصول على الشرعية كاملة لملاحقة المهربين وتجار البشر وتدمير قواربهم.

وكانت موغيريني أعلنت أن الاتحاد سيتخذ قرارا حول بدء التحضير لعملية عسكرية في البحر المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وقالت موغريني عند وصولها إلى اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية والدفاع في بروكسل الاثنين ١٨ مايو/ أيار إنه يجب اتخاذ قرار اليوم حول إطلاق العملية، مؤكدة أن المسألة الأهم اليوم هي اتخاذ قرار سياسي حول العملية في البحر المتوسط لمحاربة المجموعات الإجرامية التي تمارس تهريب البشر لكي نبدأ التحضيرات العملية في الأسابيع المقبلة.

وكان مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قد أعلن في وقت سابق أن موسكو لا تدعم اقتراح الاتحاد الأوروبي إجراء عملية ضد سفن مهربي البشر في المتوسط، مؤكدا استعداد الجانب الروسي للبحث عن سبل لتسوية القضية في مجلس الأمن.

وأكد تشوركين أنه التقى موغيريني، وقال لها: "إننا مستعدون للعمل، لكننا لا نؤيد اتخاذ خطوات راديكالية على غرار تدمير سفن مهربي البشر"، وتابع أنه لفت انتباه المسؤولة الأوروبية إلى الجوانب القانونية لمثل هذه العملية، ومنها آلية مساءلة المتورطين في إرسال سفن التهريب وأفراد طواقمها، ومصير ركاب السفن بعد تدميرها.

من جانبه صرح مصدر دبلوماسي أوروبي الاثنين بأن المشاركين في بعثة الاتحاد

الأوروبي العسكرية–البحرية في البحر المتوسط لمراقبة الحدود الأوروبية البحرية الجنوبية سيقومون كذلك بإنقاذ المهاجرين.

وأوضح أن "مسألة تدمير السفن التي يستخدمها المهربون لنقل المهاجرين غير مطروحة الآن، فهذا الإجراء صعب من حيث تفاصيله القانونية الكثيرة المتعلقة بمالك كل سفينة وسيادة العلم الذي ترفعه. وسينص على الأغلب تفويض البعثة (العسكرية–البحرية) على احتجاز السفينة المشبوهة، وسيستطيع المشاركون في العملية الحصول على الصلاحيات الوطنية لذلك على أساس قرار ذي صلة من مجلس الأمن يتم بحث مشروعه الآن".

كما حث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في وقت سابق الدول الأوروبية على التخلي عن التعامل العسكري مع أزمة المهاجرين غير الشرعيين في مياه البحر المتوسط، مؤكدا في ٢٦ أبريل/نيسان أنه "لا يوجد حل عسكري للكارثة في المتوسط".

هذا وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا بالمتوسط عبر البحر ٥٠٠ مهاجر، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤ تدفق ١٧٠ ألفا. وفي هذا الوقت يصل عدد القتلى خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط إلى الآلاف، حيث قتل هذا العام وحده أكثر من ألف و٥٠٠ مهاجر ولاجئ وتعتبر ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا.

السلطات التركية تطالب المقيمين السوريين بتجديد بياناتهم

قام الموقع الإلكتروني الخاص بطلبات تقديم الإقامة في تركيا بتحديث بياناته، من خلال ثلاث مراحل يقوم بها من يريد الإقامة في تركيا، تتلخّص في زيارة الموقع الخاص به، وذِكر سبب البقاء في تركيا، وإضافة الوثائق اللازمة، ومن ثم الذهاب لمديرية الهجرة الجديدة، بدلا من مديرية الشرطة، وفي ذات الوقت يصطحب معه الوثائق المطلوبة. هذا، ويوجد ثلاث مراحل أخرى لمن يريد تمديد إقامته في تركيا من مختلف الدول.

وصرّح محافظ اسطنبول أن هذه التحديثات جاءت استنادا إلى القرار الصادر عن وزارة الداخلية، فإن أعمال ومعاملات المغتربين، سيتم إجراؤها في مديرية الهجرة والجوازات اعتبارا من ١٨ ايار/مايو الجاري، وستتم متابعة كافة معاملات المغتربين بما فيها التي كانت تتابع من قبل مديرية أمن إسطنبول في مبنى خدمات إدارة الهجرة والجوازات في شارع الوطن.

وأضاف "يمكن القيام بالإجراءات المختلفة لتمديد الإقامة؛ مدة قصيرة، ومدة طويلة، وإذن عائلي، وللطلاب، وكل ذلك يتم إلكترونيا، وسيخدم الموقع عدة لغات مثل العربية، الانجليزية، الفارسية، الروسية".

هذا، ويتوجّب على من حصل على موعد لتجديد الإقامة قبل تاريخ ١٨ مايو الجاري، تجديد المواعيد التي أُعطيت له من قبل مديريات شعب الأجانب وذلك عن طريق نظام التسجيل الجديد.

وتضاف الوثائق المتعلّقة بنوع إذن الإقامة وسبب البقاء في تركيا إلى استمارة المراجعة.

يتم الذهاب إلى مديرية إدارة الهجرة (بدلا من مديرية الشرطة) في تاريخ وساعة الموعد بشرط اصطحاب الوثائق المطلوبة.

يجب تجديد المواعيد التي أعطيت من قبل مديريات شعب الأجانب قبل تاريخ ١٨أيار/مايو ٢٠١٥ وذلك عن طريق نظام التسجيل.

ويمكن المراجعة من أجل أذن الإقامة لأول مرة أو من أجل التحويل بخصوص الإقامات الطويلة والقصيرة وإقامات العائلة والطلاب.

في كل الشروط يجب المراجعة قبل انتهاء مدة السمة أو مدة أذن الإقامة.

تختلف الوثائق باختلاف نوع الإقامة وسبب البقاء في تركيا. قد تطلب الإدارة معلومات ووثائق إضافية.

بعد ملئ الاستمارة يتم استصدار استمارة من قبل نظام التسجيل تشتمل على تاريخ وساعة المقابلة ورقم الاستمارة والوثائق المطلوبة. إن هذه الاستمارة تكفل لكم الإقامة بشكل نظامي حتى تاريخ المقابلة ولكنها لا تمنحكم حق الخروج أو الدخول من وإلى تركيا.

يجب الذهاب إلى مديرية إدارة الهجرة التي تمّت مراجعتها في اليوم والساعة المحددتان للموعد. وعكس ذلك لن يتم الاهتمام بالطلب.

من أجل الإعلام بالموافقة وإعطاء المعلومات اللازمة يجب إعطاء رقم هاتف جوال وعنوان بريد الكتروني.

والتمديد على ثلاث مراحل:

ملأ الاستمارة الموجودة على موقع الامنيات ثم تطبع وتوقّع على ماورد فيها.

دفع رسوم تمديد أذن الإقامة ورسوم وثيقة الإقامة بعد حسابها من قبل نظام التسجيل وذلك وفق مدة التمديد المطلوبة، إلى شبابيك الدفع في المالية ومديريات المال أو المصارف المعتمدة من قبل رئاسة إدارة الايرادات.

ترسل الوثائق وإيصالات الدفع عن طريق البريد إلى إدارة الهجرة التي ستقوم بإجراءات التمديد.

ويمكن تقديم طلبات التمديد وفق نوع اذن الإقامة الموجودة. وفي جميع الحالات يجب تقديم الطلبات قبل انتهاء مدة اذن الاقامة.

بعد ملئ استمارة الطلب سيتم استصدار "وثيقة مراجعة من أجل اذن الإقامة" من قبل نظام التسجيل فيها مقدار الرسوم التي يجب دفعها مع الوثائق التي يجب إحضارها. إن هذه الوثيقة تكفل لكم الإقامة بشكل نظامي حتى الانتهاء من معاملات الاقامة ولكنها لا تمنحكم حق الخروج أو الدخول من وإلى تركيا.

في حال الرغبة بالخروج والدخول من وإلى تركيا يجب تصديق "وثيقة المراجعة من أجل اذن الاقامة " من طرف مديرية إدارة الهجرة في المحافظة المتواجدين فيها.

يجب إرسال الوثائق اللازمة إلى مديرية إدارة الهجرة التي تقومون بمراجعتها أما عن طريق البريد المضمون أو الشحن.

يتم استكمال الطلب حين تصل المعلومات والوثائق كاملة دون نقصان إلى مديرية إدارة الهجرة في محافظتكم.

إذا كانت نتيجة التقييم إيجابية يتم طبع وثيقة اذن الاقامة من المديرية العامة وإرسالها إلى عنوان المراجع.

من أجل الإعلام بالموافقة وإعطاء المعلومات اللازمة يجب إعطاء رقم هاتف جوال وعنوان بريد الكتروني.

هيومان رايتس ووتش تطالب الاتحاد الأوروبي ألا يحرم اللاجئين من الحماية

أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش على موقعها أن العمل العسكري للاتحاد الأوروبي، الرامي إلى مكافحة شبكات تهريب الأشخاص، ينبغي ألا يعرض حياة المهاجرين وطالبي اللجوء وحقوقهم للخطر. وكان مجلس الاتحاد الأوروبي قد وافق في ١٨ مايو/أيار على إنشاء عملية بحرية، باسم "يونافور ميد"، للتعرف على القوارب التي يستخدمها المهربون في البحر المتوسط، وأسرها وتدميرها.

وقالت جوديث سندرلاند، القائمة بأعمال نائب مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى: "كثيراً ما يظهر المهربون والمتجرون استهانة تامة بأرواح البشر وكرامتهم، ومن اللازم أن يحاسبوا على هذا، لكن العمل العسكري بحقهم قد يعرض المهاجرين وطالبي اللجوء أيضاً لمخاطر جسيمة. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لإنقاذ الأرواح في عرض البحر ونقل المعرضين للخطر في البحر المتوسط بأمان إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي".

وعلى الاتحاد الأوروبي إجراء تقييم متأن للعواقب الحقوقية لهذه العملية العسكرية على المدى القصير والطويل، بما في ذلك المخاطرة بزيادة خطورة هجرة القوارب في البحر المتوسط، ومحاصرة المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا حيث يتعرضون في أغلب الأحيان للعنف والانتهاكات ولا يتمتعون بإمكانية تقديم طلبات اللجوء.

ويتنبأ قرار المجلس بإجراء العملية على مراحل، فتتضمن المرحلة الأولى عمليات مراقبة ودوريات. وفي أعقاب تقييم المرحلة الأولى، وإذا وافق أعضاء الاتحاد على المضي قدماً، ستتضمن المرحلة الثانية عمليات صعود للقوارب وتفتيش ومصادرة، وتحويل للقوارب التي يشتبه في استخدام المهربين لها، بينما تنطوي المرحلة الثالثة على "التعطيل النهائي" للقوارب التي يشتبه في استخدامها بغرض التهريب.

كما أن أية عملية على أراضي بلد من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي أو في مياهه الإقليمية ستتطلب قراراً من مجلس الأمن الأممي أو دعوة من تلك الدولة. وقد قالت الحكومة المعترف بها دولياً في ليبيا إنها تعارض تحركات الاتحاد الأوروبي على أراضيها أو في مياهها الإقليمية. وهناك حكومتان تتنازعان على الشرعية في ليبيا، إحداهما تتمتع باعتراف دولي وتتمركز في طبرق والبيضاء في الشرق، والأخرى أعلنت عن نفسها بتلك الصفة وتتمركز في طرابلس

في الغرب، وهو نقطة انطلاق الأغلبية العظمى من القوارب.

وبغض النظر عن منطقة العمليات فإن سفن الاتحاد الأوروبي المشاركة في العملية البحرية المزمعة تخضع لولاية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تشترط تصميم جميع العمليات والتخطيط لها وتنفيذها في احترام تام للحقوق، بما فيها الحق في الحياة والحرية والأمن، والجبر الفعال، وحظر التعذيب، بما فيه الحظر على إرسال أي شخص إلى بلد يواجه فيه خطر التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو التهديد لحياته أو حريته (مبدأ عدم الإعادة القسرية).

أما المهاجرون الذين تعترضهم سفن الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، بما فيها السفن المشاركة في "يونافور ميد"، فينبغي أخذهم إلى موانئ آمنة في الاتحاد الأوروبي، حيث يلزم إخضاع طالبي الحماية أو من يبدون الخوف من العودة إلى عملية فرز متعلقة باللجوء. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإحالة مهاجري القوارب إلى حرس السواحل الليبي أو إبرارهم في ليبيا، حيث لا يتمتعون بإمكانية طلب اللجوء وحيث يتعرضون لخطر الاحتجاز في ظروف مروعة ومسيئة، وخطر الأذى من العنف المتفشي في أرجاء البلاد، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وتمثل هذه المهمة جزءاً من رد فعل الاتحاد الأووربي على الأزمة في البحر المتوسط. فمنذ بداية العام توفي ما لا يقل عن ١٧٨٠ من المهاجرين وطالبي اللجوء عند الشروع في الرحلة البحرية. وقد صعّد الاتحاد الأوروبي من عمليات البحث والإنقاذ، فوصل أكثر من ٦٢ ألف شخص إلى الاتحاد الأوروبي هذا العام حتى الآن بطريق البحر، عن طريق عبور القطاع الأوسط من البحر المتوسط من ليبيا إلى إيطاليا ومالطا، وعبر بحر إيجة من تركيا إلى اليونان. وتبين إحصائيات وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وهي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أن ٦٠ بالمئة من الواصلين بطريق البحر حتى الآن قد جاءوا من سوريا وإريتريا وأفغانستان والصومال . وكلها بلدان تشهد عنفاً و/أو قمعاً سياسياً واسع النطاق.

وقد أصدرت المفوضية الأوروبية، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، مجموعة من المقترحات في ١٣ مايو/أيار بعنوان "جدول أعمال أوروبي بشأن الهجرة". وتتضمن المقترحات خطوات إيجابية، من قبيل إنشاء مخطط يشمل دول الاتحاد بأسره لإعادة توطين اللاجئين، وآلية لإعادة التوزيع بحيث تتوزع المسؤولية عن طالبي اللجوء بشكل أكثر عدالة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، كما قالت هيومن رايتس ووتش. لكن عدداً من الدول الأعضاء، ومنها المملكة المتحدة وفرنسا والمجر وبولندا، أبدت بالفعل عدم استعدادها للمشاركة في هذه المقترحات الرامية إلى تقاسم المسؤولية.

إلا أن أغلبية المقترحات تتركز في إجراءات لتحديد أعداد الوافدين، بما في ذلك من خلال تعزيز ضوابط الهجرة في البلدان المرسلة وبلدان العبور، والتنمية الإقليمية، وإنشاء مركز رائد "متعدد الأغراض" في النيجر لتوفير المعلومات والحماية المحلية وفرص إعادة التوطين. وقد قالت هيومن رايتس ووتش إنه من اللازم تصميم تلك الإجراءات بعناية لتحسين احترام حقوق الإنسان والتشجيع على حل النزاعات في البلدان المرسلة، وتحسين قدرات بلدان العبور على توفير الحماية والدمج للاجئين، بما في ذلك من خلال إنشاء أنظمة لجوء عادلة تتمتع بالكفاءة، وتضمن الفرز السليم لطلبات اللجوء مع الحق في الطعن على قرارات الرفض. وينبغي لتلك الإجراءات أن تتشدد في ضمان ألا تتم عمليات إعادة قسرية للاجئين وطالبي اللجوء إلى الاضطهاد وغيره من أشكال الأذى الجسيم، وألا يُمنع أحد من الفرار من تهديد مسلط على حياته أو حريته.

ويقوم كثير من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي بغير الطرق النظامية بدفع المال طواعية للمهربين لتسهيل سفرهم، رغم أن المهربين كثيراً ما يخدعونهم بشأن السياق أو الظروف التي يتم فيها نقلهم، بما في ذلك من خلال وضعهم في سفن مكتظة وغير صالحة للإبحار. كما يوجد ضحايا للإتجار ضمن الواصلين بطريق البحر أو البر، ممن تم خداعهم أو إجبارهم على السفر واحتجازهم مقابل فدية أو الإساءة إليهم أو استغلالهم بطرق أخرى.

وقد قام مهاجرون وطالبو لجوء، أجريت معهم مقابلات في إيطاليا في مايو/أيار ٢٠١٥، بإبلاغ هيومن رايتس ووتش بإساءات تعرضوا لها على طرق الهجرة من القرن الأفريقي وفي ليبيا. واشتملت تلك على الاحتجاز كرهائن طوال شهور في الصحراء الكبرى، في ظروف مروعة وعنيفة، لحين قيام أقاربهم بتحويل

مبالغ مالية للمتجرين في مقابل المضي قدماً، والاعتداء بالضرب بالعصي الخشبية والمواسير الحديدية والخراطيم المطاطية والسياط، وإطلاق النيران المميتة لمحاولة الهرب، والتشغيل القسري، وما يرقى إلى الاحتجاز في "منازل آمنة" غير صحية ومكتظة يديرها المهربون في ليبيا في انتظار الرحيل. كما يعمد المهربون على نحو روتيني إلى تحميل قوارب غير صالحة للإبحار بما يفوق طاقتها، وتوفير طعام ومياه ووقود غير كافية للرحلة.

ولطالما كانت ليبيا بمثابة بلد مقصد وبلد عبور للأفارقة من جنوب الصحراء وللسوريين وغيرهم من الساعين إلى بلوغ الاتحاد الأوروبي. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش التعذيب . الذي يشمل الجلد والضرب والصدمات الكهربائية . علاوة على الاكتظاظ والظروف الصحية الرديئة، ونقص الوصول إلى الرعاية الطبية، في مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا، في منتصف ٢٠١٤ وفي مايو/أيار ٢٠١٥.

وتشير مقابلات أجريت مع مهاجرين حديثي الوصول إلى إيطاليا في مايو/أيار ٢٠١٥ إلى أن تزايد الفوضى والعنف المعمم في ليبيا، بسبب الأعمال العدائية المستمرة، يدفعان بعض المهاجرين للرحيل. وقد قال بعضهم إنهم كانوا ليبقون في ليبيا دون مواجهة الخطر عند عبور البحر إلى الاتحاد الأوروبي لو لم تكن ليبيا بتلك الخطورة. فقال ليفينوس، وهو نيجيري عمره ٢٠ عاماً، كان قد ذهب إلى ليبيا بحثاً عن عمل في ٢٠١٣، قال لـ هيومن رايتس ووتش: "إنك تراهم ينفخون القارب المطاطي، ويحشرون فيه مئة شخص، فتدرك أنها مخاطرة. وما كنت لأتحمل المخاطرة لولا المشاكل في ليبيا".

قالت جوديث سندرلاند: "إن تدمير قوارب المهربين المشتبه فيها قد يمنع أحد الأشخاص مؤقتاً من الصعود إلى قارب لا يصلح للإبحار، لكن العواقب لا تقف عند هذا الحد. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يتحلى بالأمانة في تقييم كيفية عمل التدخل العسكري على دفع الأشخاص الملهوفين إلى الشروع في رحلات أشد خطراً، وتقييم مصير الأشخاص المحتاجين إلى حماية والساعين إلى مغادرة ليبيا المتسمة بتزايد الفوضى والعنف، وتقييم كيفية توافق هذا الإجراء مع الالتزامات الدولية".

وقد اعترفت هيومن رايتس ووتش بعدم وجود حلول سهلة في المدى القصير، لكنها دعت الاتحاد الأوروبي إلى زيادة القنوات الآمنة والقانونية لدخول الاتحاد الأوروبي، كحل أكثر فعالية على المدى الطويل من تدمير القوارب.

الحملة السعودية تشرف على تدريب ٣٠٠٠ سوري في لبنان

واصلت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا تنفيذ برنامج "شقيقي مستقبلك بيدك" الهادف لرفد الشباب السوريين من أعمار ١٧ – ٢٥ سنة بالمهارات الحرفية والتقنية التي تمكنهم من توفير مصدر دخل لإعالة أنفسهم وعائلاتهم في ظل الأوضاع المادية المتدنية التي تعيشها الأسر السورية اللاجئة في لبنان.

وأوضح مدير مكتب الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا بلبنان وليد بن علي الجلال أثناء زيارة تفقدية قام بها للمراكز التدريبية للإشراف على ما يقدم من خلالها عبر برنامج "شقيقي مستقبل بيدك" أن ٣٠٠٠ شاب وشابة من أبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في لبنان يستفيدون من الدورات التدريبية التي تُعقد ضمن البرنامج في مجالات الميكانيكا والطهي والخياطة وتقنية المعلومات من خلال معاهد تدريبية جرى إعدادها لمثل هذه البرامج بالتعاون مع مدارس الإيمان في لبنان.

وأضاف الجلال أن المتدربين المستفيدين من هذا البرنامج يجري صقل مهاراتهم وتدريبهم من خلال خطط تدريبية وضعت لتحقيق أكبر فائدة ممكنة حيث تعتمد على التطبيق العملي كمنهجية لإكساب المتدربين المهارة والمعرفة.

بدوره، أوضح المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا الدكتور بدر بن عبد الرحمن السمحان "أن الحملة حريصه على تنفيذ مثل هذه البرامج وضمان استدامة الفائدة المرجوة منها، وذلك بوضع حلول طويلة المدى من خلال إكساب الشقيق اللاجئ حرفة يدوية بإمكانه التنفع منها والعمل من خلالها في مواطن اللجوء أو بعد عودته إلى بلده في القريب العاجل بإذن الله" مشيرًا إلى استمرار العمل على برنامج "شقيقي مستقبلك بيدك" ليستفيد منه الأشقاء اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان.

بهجت سليمان يدعو لعمليات انتحارية ضد المعارضة

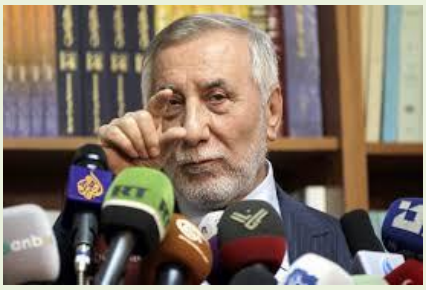

دعا اللواء بهجت سليمان، سفير سوريا السابق لدى الأردن، والذي تم إبعاده من المملكة باعتباره شخصا غير مرغوب فيه، إلى القيام بعمليات "استشهادية" ضد الفصائل المسلحة المعارضة في سوريا.

وقال سليمان نقلا عن ابنه حيدرة بهجت سليمان، وهو الذي يعد من أقرب الشخصيات العلوية إلى بشار الأسد باعتباره المربّي الخاص له منذ طفولته وحتى تسلّمه سدة الرئاسة، وعلى صفحة نجله حيدرة على فيسبوك، إنه "عندما تكون الحرب مع آلاف الانتحاريين والانغماسيين الشيشان والأفغان.. فالرد على ذلك هو بقيام آلاف الشبان السوريين بعمليات استشهادية".

ويتخوف المراقبون من أن تخفي هذه الدعوة نوايا مبيّتة لدى النظام للقيام بعمليات تصفية شاملة للبيئات التي تشكل حواضن اجتماعية للمعارضة المسلحة. وصدور دعوة كهذه من شخصية علوية تساهم في صناعة القرار الأمني والسياسي في البلاد، يمكن أن تنطوي على مخاطر جمة، أهمها إعلان النظام أنه يتبنى عمليات التفجير ردا على تفجير مقابل.

دعوة سليمان للقيام بعمليات انتحارية، تشكل انتهاكا صريحا لمفهوم الدولة، يقول معلّق حقوقي سوري من الداخل. ويضيف: كيف يمكن للدولة أن تمارس التفجير؟ هذا إعلان رسمي بأن الدولة داعمة للإرهاب؟

وتتخوف أوساط سياسية مختلفة من أن تكون هذه الدعوة إعلانا من قبل النظام لبداية الحرب الأهلية التي لطالما عمل عليها منذ بداية الثورة السورية. ويشير البعض إلى أن الأخبار التي تم تناقلها عن إلقاء القبض على خبير متفجرات حاول دخول مدينة "جبلة" العلوية الساحلية، تصب في هذا الاتجاه التصعيدي من قبل النظام الذي يعمل على مبدأ تجييش الطائفية وكذلك الرعاية الرسمية للعمل الإرهابي عبر دعوة اللواء سليمان للقيام بعمليات انتحارية في سوريا. وأن من شأن هذه الدعوة أن تحمل تهديدا صريحا لمكونات المجتمع السوري الأخرى، بأنه سيتم استهدافها بعمليات تفجير طائفية مماثلة وتحت غطاء العمل الانتحاري أو الاستشهادي، على حد قول اللواء سليمان.

أخبار المعارك والجبهات

قتل قياديان وثلاثون عنصرا آخرون من الجبهة الشامية، يوم أمس الخميس، جراء استهداف طيران نظام الأسد المروحي مقر "كتائب أبو عمارة" التابعة للجبهة في حي الشعار بمدينة حلب، وذلك أثناء اجتماعات كان يعقدها قادة الجبهة في المقر من أجل التخطيط لمعارك قادمة في مدينة حلب وريفها.

وقد أدى قصف موقع الاجتماعات إلى مقتل مسؤولين اثنين في كتائب أبو عمارة إضافة إلى حوالي ٢٠ عنصرا من الثوار، وعدد من الأسرى الذين كانوا يتواجدون في المقر خلال الاجتماع، كما أصيب آخرون.

في الأثناء، استهدف الثوار معاقل قوات النظام في بلدة باشكوي شمال حلب وحققوا إصابات مباشرة، كما استهدفوا تجمعات لتنظيم الدولة الإسلامية في قرية العدية، حسب وكالة شام.

كما شن طيران نظام الأسد الحربي عدة غارات على أطراف مطار كويرس العسكري بريف حلب، ما أدى إلى سقوط جرحى في صفوف عناصر تنظيم داعش الذي يحاصره.

هذا فيما استعادت قوات الأسد السيطرة على كامل الفئة الثالثة في المدينة الصناعية بمنطقة الشيخ نجار في محافظة حلب من تنظيم داعش "الدولة الإسلامية"، وقد أسفرت المعارك عن مقتل عدد كبير من قوات الأسد وعلى رأسهم "حسن جمعة" قائد في ميليشيا الدفاع الوطني، وكذلك أدت لخسائر في صفوف تنظيم داعش قبل أن ينسحب من المنطقة.

يذكر أن تنظيم داعش سيطر في وقت سابق على تلة المقبلة المطلة على المدينة الصناعية، ثم على بعض المعامل في الفئة الثالثة قبل أن تحشد قوات الأسد والميليشيا العراقية المساندة لها قواتها وتشنّ هجومًا مضادًّا على التنظيم.

ومن جانبها، تمكنت مليشيا وحدات الحماية الشعبية من قتل عناصر من تنظيم داعش، خلال اشتباكات في ريف مدينة عين العرب.

هذا فيما تمكنت كتائب الثوار من صد محاولة قوات الأسد التسلل إلى بلدة بصر الحرير في ريف درعا الشرقي، وذلك من جهة كتيبتي السياقة والأغرار، فيما لا يزال التوتر سائدا في منطقة التسلل شرق البلدة.

كما تمكن الثوار من صد محاولة قوات الأسد التسلل إلى بلدة الحراك شمال شرق مدينة درعا من اللواء ٥٢، فيما أحبطوا محاولة أخرى للدخول إلى بلدة ناحتة قرب الحراك من جهة كتيبة الرادار.

في الأثناء، تمكنت كتائب الثوار من اغتنام راجمة صواريخ مع عدة صواريخ لقوات الأسد أثناء محاولة سائقها الفرار بها بين مزارع الزيتون غرب مدينة أريحا.

ومن جهة أخرى، انشق ٥ عناصر تابعين لقوات الأسد من المشفى الوطني في مدينة جسر الشغور وسلموا أنفسهم للثوار، في حين صرح أحد المنشقين من المشفى أن آخرين تمت تصفيتهم على يد ضباط قوات الأسد بعد محاولتهم الانشقاق.

ومن جهتها أعلنت جبهة النصرة في بيان لها: أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة يقوم بمساعدة قوات الأسد علنا عن طريق قصف مقرات الجبهة في إدلب وحلب، وذلك ردا على الانتصارات التي يحققها "جيش الفتح" في إدلب.

وكان طيران التحالف استهدف مقرا لجبهة النصرة في جبل الزاوية، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ٤ عناصر من الجبهة، بالإضافة إلى إصابة ١٠ مدنيين بجروح، في حين انفجرت سيارة مفخخة بالخطأ أثناء تجهيزها في إحدى مقرات الجبهة على طريق كفرنبل – كنصفرة.

ومن جهتهم تمكن الثوار من قتل عناصر تابعة لقوات الأسد خلال اشتباكات متقطعة على جبهة طيبة في حي جوبر الدمشقي، فيما شن طيران نظام الأسد الحربي عدة غارات على الحي، بالتزامن مع قصف مدفعي وتحليق لطيران الاستطلاع فوق الحي ومحيط المتحلق الجنوبي.

هروب قوات النظام من أريحا

كما اشتبك الثوار مع قوات الأسد على جبهة زبدين وطريق الغوطة الرئيسي، فيما استهدفت الأخيرة البلدة بصاروخ أرض – أرض، ما أوقع جرحى بين المدنيين.

وفي الأثناء، تمكن الثوار من التصدي لمحاولة قوات الأسد استعادة السيطرة على حاجز أتستراد دار السلام في منطقة خان الشيح بالغوطة الغربية وتدمير دبابة لها، وذلك بعد يوم من اقتحامه من قبل الثوار من محور الطيبية والسيطرة عليه.

وفي سياق آخر، تمكن الثوار من قتل ٣ عناصر من تنظيم داعش، خلال اشتباكات في حي الحجر الأسود بدمشق.

وفي دمشق، شنت قوات النظام غارات جوية على حي جوبر الدمشقي، بينما تمكنت المعارضة من قتل عدة عناصر تابعين للنظام أثناء المعارك هناك، وتتواصل المعارك في ريف دمشق، حيث اشتبكت المعارضة مع النظام على جبهة زبدين وطريق الغوطة الرئيسي، كما تمكن مقاتلو المعارضة من التصدي لمحاولة قوات النظام استعادة السيطرة على حاجز في خان الشيح ودمروا دبابة لها.

وسقط خمسة قتلى لـ"حزب الله" اللبناني، خلال الـ٢٤ ساعة الماضية، في معارك القلمون التي يخوضها ضد جيش الفتح ووفقًا لمصادر إعلامية قريبة من الحزب، ذكرت أن قتلى الحزب هم: "محمد جواد ناصر، من كفرحتى ومحمد إبراهيم، من النبي إيلا البقاعية، وعبدالله عبد المحسن عطية، من جويا وعلي صقر من بيروت وأحمد البزال من البزالية".

ويرى مراقبون، أن "حزب الله" تكبد خسائر كبيرة خلال المعارك التي خاضها في القلمون، لم يتكبدها خلال حرب تموز ٢٠٠٦ ضد الاحتلال "الإسرائيلي".

صحيفة يومية يصدرها

تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد ٨٠٩ الجمعة ٢٠١٥/٥/٢٢